



د. عامر العضاض*: تحليل ونقد السياسة النقدية في العراق

الملخص

يسعى هذا البحث الى تلخيص وجهات النظر حول السياسة النقدية العراقية. وجد هذا البحث علاقة عكسية بين دعم صرف الدولار ومستوى الاسعار. وشخصت هذه العلاقة العكسية بان تخفيض سعر صرف الدولار بمقدار ألف دينار يرفع مستوى الاسعار بما يقدر 690 دينار عراقي. معنى هذا ان سياسة التعقيم النقدي تأتي بتأثير عكسي للسياسة المنشودة وهي محاربة التضخم. هذا الاستنتاج مبني على البيانات ما بين سنة 2010 الى سنة 2015 الصادرة من البنك المركزي العراقي، وتم تحديد الكلفة المباشرة لسياسة دعم الدولار بما لا يقل عن 11,062,702,152.15 (أكثر من احد عشر مليار) دولار امريكيا. وقد يكون السبب الرئيسي للتضخم في السوق العراقي هو الجانب الحقيقي وارتفاع كلفة الانتاج، التشغيل، الدخول، والتدفق السلعي، وهذا لانعدام سيادة القانون وانخفاض الانتاجية.

المقدمة

يحلل هذا البحث القصير سياسات البنك المركزي العراقي النقدية التي يصرح البنك المركزي بانها تهدف الى تعقيم الكتلة النقدية اي انها تهدف لتثبيت مستوى الاسعار او الحد من التضخم. ويعبر عن هذا الرأي السيد حسين عطوان بقوله:

"يؤمن استقراراً سعرياً نسبياً في الاقتصاد العراقي، وهذا ما تحقق طيلة السنوات الماضية. الأمر الذي وُلِدَ مناخاً ملائماً للنمو الاقتصادي، إلا أنّ عدم انضباط السياسة المالية فضلاً عن عدم الاستقرار الأمني والسياسي حال دون الوصول إلى الهدف التنموي." و يردف بقوله: "إذا كان الهدف من تخفيض سعر صرف الدينار (من خلال قيام المركزي العراقي بزيادة سعر شراء الدولار من وزارة المالية) هو سد جزء من عجز الموازنة العامة فإنه لا يغطي سوى نسبة ضئيلة



أوراق في السياسة النقدية

جداً من العجز في الموازنة وقد تكون هذه التغطية أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة [4]. وهذا التخفيض في سعر الصرف سينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويمكن تلخيص انتقادات الموقف المفصل اعلاه كما يلي:

1. ليس هناك دليل ملموس من البيانات المتوفرة ان السياسة النقدية التي تدعم الدولار نجحت في الحد من التضخم.
2. قد نستطيع القول ان السياسة الانكماشية يكون لها مبرر في اوقات السياسة النقدية التوسعية والانفاق الحكومي الذي يخشى ان يتسبب في معدلات تضخم غير مرغوب فيها كما حدث في اول ايام الاحتلال وامتلاء السوق بمصروفات وزارة الدفاع الامريكية والمقاولات ذات العلاقة.
3. ان القاء اللوم على السياسة المالية ليس بحجة لان على البنك المركزي محاكاة الواقع المالي بالسياسة النقدية الصحيحة وليس العكس.

وبعد استعراض ما يمكن اعتباره ملخصاً جيداً لموقف البنك المركزي العراقي فإن من الجدير بالذكر ان تشمل سياسات تثبيت النقد حالياً استراتيجيتين انكماشيتين وهي:

1. دعم الدولار بزيادة سعر صرف الدينار عن سعر السوق
2. ارتفاع نسبة الفائدة الليلية.

وبالنسبة الى اثار نسبة الفائدة الليلية يشير د. عبد الحسين العنبيكي: " لازال يمثل ملاذ آمن للمصارف التجارية والمتخصصة الأهلية والحكومية لجني فوائد دون عناء ودون الحاجة الى ممارسة إدارة مخاطر، الأمر الذي جعل ودائع البنوك لدى البنك المركزي تهيمن على أكثر من (42%) من مطلوبات البنك المركزي، وبالتالي ستكون طبيعة العلاقة لحركة الأموال محصورة



أوراق في السياسة النقدية

في إطار دائري مغلق بين تلك البنوك والبنك المركزي دون الحاجة الى ممارسة الائتمان لتمويل التنمية في بلد متعطش للتنمية، حصل بعض التحسن في الفترات الاخيرة نتيجة تخفيض الفائدة المدفوعة مقابل الودائع الليلية، مما يعني تراجع التمسك بها من قبل البنوك. " وستترك موضوع نسبة الفائدة الليلية واثارها الانكماشية ونركز على سياسة دعم الدولار الحاصلة بزيادة سعر صرف الدينار التي تمارس بهدف تثبيت مستوى الاسعار ومكافحة التضخم. علما بان السياسة النقدية الانكماشية تمارس لتعادل سياسة مالية توسعية قد تهدد بنسب تضخم غير معقولة وهذا قد يكون سبب ممارستها الاصيلي.

وقبل ان نبدأ بتحليل سياسة دعم الدولار لابد من وصف آلية البنك المركزي المعمول بها لتثبيت مستوى الاسعار عن طريق رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار. وتتم عملية دعم الدولار بهدف تخفيض سعر السلع المستوردة عن طريق مزاد العملة. وقد اورد الدكتور علي مرزا الوصف الاتي لمزاد العملة:

"من المناسب ابتداءً ملاحظة أنه بالرغم مما يُطلق عليه "مزاد" العملة، فإن العراق أخذ، منذ بداية 2009، يتبع ترتيب سعر صرف الدينار الثابت مقابل عملة الإشارة (الدولار) مثل جميع الدول النفطية في المنطقة تجاه عملة الإشارة فيها. وفي هذا المجال سنطلق على سعر صرف المزاد السعر "الرسمي" تمييزاً له عن سعر صرف السوق وهو سعر بيع الدولار من قبل المصارف والصرافين. ولإشباع الطلب ببيع الدولار في ما يدعى بالمزاد بطريقتين: التحويلات الدولية ومبيعات النقد. تشمل الطريقة الأولى، وهي الغالبة، التحويل إلى حسابات خارجية للمصارف المشاركة في المزاد لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسة. والثانية تشمل مبيعات نقدية إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل أهمها السفر والعلاج وغيرها. إن الحاجات المذكورة التي تشبعها الطريقتين تحدد ما يمكن أن يطلق عليه "قواعد المزاد"، التي تؤمن اشباع المبيعات للطلب "الاعتيادي". ومن حقيقة التباعد الذي حصل في 2012 بين



أوراق في السياسة النقدية

سعري الصرف الرسمي والسوق، من ناحية، وتطبيق قواعد المزاد، من ناحية أخرى، يمكن الاستنتاج أن البنك المركزي لا يستجيب لكل الطلبات المقدمة وأنه يضع حداً أعلى على المبيعات اليومية للدولار". وذكر د. علي مرزا في مقال آخر له بأن هناك عدة اسعار للدولار في السوق العراقي:

بالرغم من اتساعها التدريجي خلال الفترة 2009-2014، فلقد بقيت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق ضمن حدود يمكن في ظلها اعتبار سوق الصرف في حالة توازن نسبي في العراق خلال تلك الفترة. ولكن هذه الفجوة توسعت وعوامل إضافية طرأت منذ بداية 2015، كما اشير إليه أعلاه. وبالرغم من أن الفجوة ما زالت معتدلة، فإنه يمكن معها اعتبار سوق الصرف في العراق بأنها الآن على أعتاب التعدد (أي على أعتاب التخلخل في التوازن) أو أنها تحت ظل تعدد "معتدل" (أي اختلال معتدل) لأسعار الصرف. ويصف د. علي مرزا اسعار الصرف في الوقت الحاضر كما يلي:

"(1) سعر الصرف الرسمي أو سعر صرف "نافذة" البنك المركزي أو ما كان، ولا زال، يطلق عليه سعر صرف المزاد؛ 1,166 دينار للدولار. [3] ويستخدم هذا السعر في التحويلات الرسمية المتعلقة بالميزانية العامة. مع العلم أن هذه التحويلات الرسمية لا تتم من خلال نافذة أو مزاد البنك المركزي وإنما مباشرة من خلال حسابات الدولة لدى البنك المركزي أو من صندوق تطوير العراق. ذلك أن نافذة أو مزاد البنك المركزي مخصص أساساً إن لم يكن حصراً لمبيعات الدولار إلى القطاع العائلي/الخاص.

(2) سعر الصرف الرسمي **الفعلي** لنافذة/مزاد البنك المركزي. ويساوي السعر الفعلي: سعر النافذة/المزاد زائداً رسوم البنك (21 دينار للتحويلات و24 دينار للنقد، لكل دولار)، أي أنه يساوي 1,187 دينار للدولار للتحويلات و1,190 دينار للدولار للمبيعات النقدية.



أوراق في السياسة النقدية

(3) سعر صرف السوق. وهذا هو السعر الذي يتحدد في السوق (شركات/محلات الصرافة، المصارف، الخ) بناء على تفاعل العرض والطلب. وهو في الحقيقة سوق متصل/متبقي للسوق الرسمية (أي نافذة/مزاو البنك المركزي). فهو يضيق ويتسع تبعاً لكفاية أو عدم كفاية مبيعات البنك المركزي (للمصارف التجارية) في اشباع طلب القطاع العائلي/الخاص على الدولار، من ناحية، ومدى التزام هذه المصارف بالتحويل لزيائنها بالسعر الرسمي الفعلي، من ناحية أخرى. وفي النصف الأول من أيار، كما تمت الإشارة إليه، وصل معدل سعر السوق إلى 1,302 دينار للدولار.

(4) سعر صرف التحويلات "البديل". في أواخر آذار 2015 فرض البنك المركزي على المصارف استيفاء تأمينات، قابلة للاسترجاع، من زيائنها المستوردين عند التحويل من الدينار إلى الدولار، ويبلغ مجموعها 8% من مبلغ التحويلات. [4] ولقد فرض البنك المركزي جباية هذه التأمينات كوسيلة رقابية لمتابعة وضمان تحقق الاستيراد فعلاً. وفي حالة عدم القيام بالاستيراد سوف لن تُسترجَع التأمينات. وبذلك يكون سعر الصرف، بالنسبة للمستورد الذي لا ينفذ عملية الاستيراد، مساوياً إلى 1,282 دينار للدولار، أي: $[1.08 \times (21+1,166)]$. وهذا يضيف سعراً ممكناً آخر لأسعار الصرف المبينة أعلاه، أطلقنا عليه أسم "سعر صرف التحويلات البديل".¹

¹ ويزداد احتمال ظهور هذا السعر عند توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق (وربما يساهم ظهوره بتوسع الفجوة نفسها). على سبيل المثال، فإن وصول سعر صرف السوق في النصف الأول من أيار إلى 1,302 دينار للدولار جعله يتخطى 1,282 دينار. ومن الواضح أن "المستورد" الذي لا يريد القيام بالاستيراد سوف لن يردعه دفع التأمينات طالما يستطيع الحصول على الدولار بسعر إجمالي قدره 1,282 دينار رسمياً والذي هو أرخص من سعر السوق (1,302 دينار للدولار). هذا إضافة للأهمية الكبيرة لسهولة التحويل إلى الخارج، عن طريق الجهاز المصرفي، وانخفاض أخطاره مقارنة باللجوء إلى السوق. ويمكن ان نستخلص مما تقدم أيضاً أن توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق سوف يقلل وبأغلب الظن سيلغي فعالية استيفاء التأمينات كوسيلة رقابية.



أوراق في السياسة النقدية

تحليل نظري

ولتحليل السياسة يجب مقارنة الفوائد والكلف من السياسة ومن ثم تحليل المحصلة النهائية منها. ونورد الفوائد المرجوة من سياسة رفع سعر صرف الدينار وهي تخفيض مستوى اسعار سعر البضائع المستوردة للمواطنين. ولخص السيد مهدي البناي اثار السياسة الانكماشية المنشودة كالآتي:

ان تخفيض التضخم واستهداف معدلات معقولة هي واحدة من اهم اهداف السياستين النقدية والمالية واقول السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة المالية للحكومة) بل وازيد انه كان من الممكن ان يحقق البنك المركزي اهدافه بهذا الخصوص بوقت أسرع لو تعاونت معه الحكومة من خلال عقلنة موازنتها وتوجيه الموارد. وأشار الى العوامل المكتملة منها الاستقرار السياسي ومنها نظام قضائي لا يشوبه الفساد والمحاباة. والنقطة الاهم ان على البنك المركزي توجيه السياسة المالية الاكثر مرونة لمحاكاة الواقع وليس التمسك بسياسته ولوم السياسة المالية على الحكومة.

وقد تعرضت السياسة النقدية لعدة انتقادات منها:

1. ان رفع قيمة الدينار يرفع سعر الانتاج المحلي وتنافسيته مع المستورد فيزيد الطلب على المستورد الذي أصبح رخيصا ولذا تدعم سياسة دعم الدولار هذه القطاع التجاري على حساب القطاع الانتاجي.
2. ان سياسة دعم الدولار تأتي بأرباح هائلة للبنوك التي تعزف عن تمويل المشاريع حيث ان ارباح ما يسمى بمزاد العملة تجاوزت في بعض السنين 400 بالمئة في بعض السنوات فليس من المعقول ان ننتظر من البنوك اقراض مشاريع لتربح 9 او 12 بالمئة. وعلاوة على ذلك فقد ادت ربحية هذه العملية الى تأسيس مصارف تدعي ايداع المبالغ المشروطة.



أوراق في السياسة النقدية

وقبل ان نبدأ بتحليل الاثار المترتبة على السياسة النقدية الانكماشية التي ادت الى تعطيل القطاعين الانتاجي والمصرفي ومن اثار تعطل القطاع المصرفي ما اورده السيد مهدي البناي:

"ان المستثمر العراقي يطالب ان يتوفر لديه 100% من راس المال (نقدا) حتى يستطيع انشاء مشروعه وهي حالة فريدة في العالم كما اعلم، وحتى لو امتلك هذه النسبة فلا يستطيع ان ينشأ المشروع لأنه بحاجة الى ضمانات واعتمادات لتوريد المكائن والمعدات، والمصارف حاليا تطالبه ان يقدم من 200-400 % من مبلغ الاعتماد المطلوب كضمانات (عقار او نقد) وتقيم العقارات المقدمة كضمان بقيمة الارض فقط وبأقل من 50% من القيمة السوقية في أحسن الاحوال (تحت بند التحفظ وادارة المخاطر)."

اما اسباب تعطيل القطاع الانتاجي فان الكثير من المعامل الحكومية والاهلية تواجه صعوبة في منافسة المستورد الاجنبي لأسباب أحدها دعم الدولار ولكن ايضا غياب تعرفه جمركية تستهدف القطاعات التي يمكن ان تتنافس إذا ما حدث من الاغراق الذي يواجهه السوق العراقي من الجيران. ولذا فان من الضرورة الاشارة الى تكامل عملية التنمية الاقتصادية ولكن من الضروري ان تحاكي السياسة النقدية السياسة المالية وليس العكس.

نبدأ اولاً بتحليل مدى فعالية دعم صرف الدولار بتقليل سعر صرف النافذة التي يشتري منها البنوك الدولار المدعوم ليبيعوا الدولار بسعر السوق. وهذا شأنه شن سياسات الدعم التي تخلق سوق سوداء فيشتري المدعوم ويبيع بسعر السوق لينتفع منه تجار الاسواق السوداء بدلاً من المستفيد المستهدف وهو المواطن. ولكن سنبتعد عن التحليل النظري وسنحلل البيانات الواردة من البنك المركزي العراقي عن سلة الاسعار القياسية التي تهدف الى تقريب مستوى الاسعار وعلاقتها بسعر صرف الدولار في نافذة البنك المركزي وسعر صرف الدولار في السوق.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

تحليل البيانات

إذا كانت سياسة البنك المركزي الانكماشية فعالة فسنرى علاقة طردية بين سعر صرف الدولار التي تعبر عن قيمة الدينار كلما ارتفع سعر صرف الدولار بالدينار العراقي انخفضت قيمة الدينار العراقي وارتفع مستوى اسعار السلع المستوردة. ولذا فان البنك المركزي يبيع الدولارات بسعر منخفض ليخفض سعر المواد والسلع المستوردة. اي ان هناك علاقة طردية بين سعر صرف الدولار ومستوى الاسعار العام في العراق. ويكون تأثير سعر صرف الدولار أكثر تأثيراً بزيادة نسبة السلع المستوردة في السلة القياسية. ونظراً للتأثير السلبي لدعم سعر الدولار على القطاع الإنتاجي، المشار اليه انفاً، فان مستوى العلاقة الطردية بين سعر صرف الدولار ومستوى الاسعار يجب ان تكون عالية.

ينشر البنك المركزي بيانات سعر السلة القياسية مثبتته بسنة القياس 2007 وسعر صرف الدولار في نافذة البنك المركزي وسعر السوق. تم تحليل البيانات التي لم تنشر كاملة مع الاسف ولذا فان التحليل بدأ من الشهر اذار سنة 2010 الى شهر كانون الاول سنة 2015 اي واقع خمسة سنين من البيانات. واعتمد النموذج تفاعل المتغيرات مع بعضها احتياطاً من اهمال علاقات ذات صلة بالحسابات وتقدير القيمة. ونرى من الجدول الآتي ان العلاقة بين سعر السلة القياسية بسعر 2007 وسعر النافذة المدعوم عكسية. اي ان دعم الدولار يؤدي الى ارتفاع الاسعار للمستهلك. وقد يشير هذا الى التلاعب بسعر صرف الدولار في السوق السوداء الذي يرفع بدوره الاسعار على المستهلك.

جدول 1 نموذج التفاعل بين سعر النافذة والاسعار وسعر السوق

Vector Autoregression Estimates

Date: 02/06/18 Time: 15:46

Sample (adjusted): 2010M03 2015M12



أوراق في السياسة النقدية

Included observations: 70 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	D(CPI2007) 7)	D(MARKET_PRICE) CE)	D(WINDOWRATE) TE)
D(CPI2007(-1))	3% [0.26]	-192% [-1.16]	-15% [-0.65]
D(MARKET_PRICE(-1))	1% [1.46]	27% [2.33]	0% [-0.01]
D(WINDOWRATE(-1))	-70% -36% [-1.9]	-739% -506% [-1.46]	61% -71% [0.86]
C	-5% [-0.39]	-14% [-0.085]	20% [0.85]
R-squared	0.1	0.1	0.0
Adj. R-squared	0.0	0.1	0.0
Sum sq. resids	67.4	12971.5	257.5
S.E. equation	1.0	14.0	2.0
F-statistic	2.2	3.2	0.4



أوراق في السياسة النقدية

Log likelihood	-98.0	-282.1	-144.9
Akaike AIC	2.9	8.2	4.3
Schwarz SC	3.0	8.3	4.4
Mean dependent	0.0	0.4	0.2
S.D. dependent	1.0	14.7	1.9

Determinant resid covariance (dof adj.)	751
Determinant resid covariance	629
Log likelihood	-524
Akaike information criterion	15
Schwarz criterion	16

ولنفرض ان هناك علاقة مستقرة بين سعر صرف النافذة وسعر الصرف الحقيقي فقد يؤثر هذا على تقدير العلاقة الحقيقية بين سعر النافذة ومستوى الاسعار كما تعبر عنها السلة القياسية. وعند اضافة سعر الصرف الحقيقي في السوق، لم يتغير تقدير مدى العلاقة العكسية لا نوعاً ولا كماً. وتعتبر العلاقة المستنبطة بان زيادة سعر الدولار بمقدار 1000 دينار واحد يرفع مستوى الاسعار بمقدار 690 دينار بدينار سنة 2007. وهذا مخالف لقول د العنبي عن سياسة المركزي النقدية: "قد يكون قتل من جموح معدلات التضخم، الا انه لم يمنع حصول الظاهرة، لماذا؟" لأن البيانات تظهر ان دعم الدولار لم يمنع من الجموح وانما هناك علاقة معاكسة لتثبيت الاسعار ومكافحة التضخم. كما ان العلاقة المستقرة بين السلة القياسية واسعار الدولار في المدى البعيد ليس لها تأثير على تغيرات مستوى الاسعار الشهرية. ولإتمام جوانب التحليل، ندرج العلاقة الطويلة الابد المقدر على المستويات:

$$\text{CPI2007} = -34447 + -2.6 \text{ MARKET_PRICE} + 27 \text{ WINDOWRATE}$$



أوراق في السياسة النقدية

حتى بعد ادراج العلاقة الطويلة الامد في المعادلة لم تكن مؤثرة احصائياً ولم تتغير التقديرات في جدول 1.

ونرى ان اختبار السببية ايضا لا يدعم نظرية تثبيت الاسعار ويظهر الجدول ان البيانات تدعم وجود علاقة سببية بين سعر النافذة وسعر السلة.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 03/02/18 Time: 22:32

Sample: 2004M01 2017M11

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
WINDOWRATE does not Granger Cause CPI2007	70	4.99601	0.0096
CPI2007 does not Granger Cause WINDOWRATE		0.51760	0.5984

معنى هذا ان الاثار السلبية لسياسة دعم الدولار ليس لها الاثار الايجابية التي تبررها ويبقى تحديد مدى كلفة هذه السياسة، وهذا يتم عن طريق جمع كميات الدولار المباعة في المزاد لهذه الفترة وتقدير مقدار الدعم التي تكفل بعبئها البنك المركزي من اموال الشعب. وبدراسة سريعة لكميات الدولار المباع لفترة الدراسة من 2010 الى 2015 فان كلفة دعم الدولار في تلك الفترة قد بلغ 11,062,702,152.15 (اكثر من 11 مليار) دولار امريكيا. ولان هذه الدراسة ليست دراسة عن التضخم واسبابه فلن نخوض في اسباب التضخم ولكن سنستعرض اقوال بعض الاقتصاديين في مسببات التضخم ثم نرجع لاستنتاجات هذا البحث.

يقول د علي مرزا، ويوافقه د عبد الحسين العنبيكي، ان اسباب التضخم في العراق ليست نقدية عائدة لوفرة النقد مقابل السلع بل حقيقة تعود لصدمة في العرض، اي ان مصادر التضخم تأتي من عوامل دافعة لكلف الانتاج والـ "risk premium" وخاصة كلف توفير الامن وكلف الوقود والطاقة وكلف البنى التحتية والانتاج والنقل". ويردف قائلاً ان التضخم في العراق مدفوع بصدمة



أوراق في السياسة النقدية

عرض وصدمة العرض وليس بمعنى الشحة انما بمعنى ارتفاع كلفة توفيره في السوق. وقد يكون جزء منه مسحوباً نحو الأعلى بالطلب بسبب الطلب المؤجل الممول من قبل الانفاق الحكومي الذي يغذي القطاع الخاص وطبقة من المنتفعين من الفساد الاداري وموظفي الدولة. وهذا ما دفع الى التدخل السياسي في سوق الصرف، من خلال تشريع المادة 50 في قانون الموازنة 2015. ان المشاكل الاقتصادية هي أفضل معيار للفشل الامني والاداري ولا يستثنى من ذلك فشل سياسة البنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات

1. وجد هذا البحث علاقة عكسية بين دعم صرف الدولار ومستوى الاسعار ببيعه بسعر اقل من سعر صرفه بالدينار عن طريق نافذة البنك المركزي. وشخصت هذه العلاقة العكسية بان تخفيض سعر صرف الدولار بمقدار ألف دينار يرفع مستوى الاسعار بما يقدر 690 دينار عراقي. معنى هذا ان سياسة التعقيم النقدي تأتي بتأثير عكسي للسياسة المنشودة. إن هذا الاستنتاج مبني على البيانات ما بين سنة 2010 الى سنة 2015 من البنك المركزي العراقي.
2. كلفت سياسة دعم الدولار 11,062,702,152.15 دولار امريكي وقد تكون ساهمت في زيادة الاسعار، ولذا فإن من الصعب تبرير الاستمرار في سياسة تدعم سوق سوداء وخسائر بالمليارات ولا تؤدي الى خفض الاسعار فعلياً.
3. ويسلط هذا النموذج الضوء على اسباب وجود هذه العلاقة العكسية بين دعم الدولار ومستوى الاسعار. وقد يكون دعم الدولار قد زاد الطلب على تهريب الدولار الذي ادى بدوره الى تقليل فعالية السياسة النقدية.
4. ويعزى التضخم في السوق العراقي الى ارتفاع تكاليف العمليات التجارية وسلسلة القيمة التي بدورها ترفع سعر السلع على المستهلك.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

أمل أن تكون هذه الدراسة قد سلطت الضوء على اسباب التضخم الحاصل بالرغم من دعم الدولار كالفساد الاداري وغياب القانون والبيئة الطاردة للاستثمار والمنافسة. لم يتطرق هذا البحث الى الكلف التشغيلية والادارية للسياسة النقدية، ولم يتطرق الى الكلف غير المباشرة للسياسة النقدية الانكماشية التي اعاقت القطاع الانتاجي والنمو الاقتصادي الذي قد ينتج بسياسة نقدية توسعية. وقد يكون هذا بحثا ذو قيمة لصانع السياسة.

الحلول

1. توفير فرص استثمارية مناسبة للمصارف للحيلولة دون اغلاقها إذا ما اعيد تشغيل المزاد وخصوصا مشاريع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.
1. اعادة تشغيل المزاد ليتساوى سعر الصرف الرسمي مع السوق واعادة تفعيل القطاع المصرفي وتوفير 11 مليار دولار من التكاليف.
2. خفض سعر الفائدة في البنك المركزي لتوفير السيولة النقدية وعكس السياسة الانكماشية.

المصادر

- دكتور علي مرزا، "مزد العملة الأجنبية والاحتياطيات الدولية واستقلالية البنك المركزي في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- مهدي البناي، رئيس مجلس إدارة الشركة المتقدمة للصناعات الغذائية، شبكة الاقتصاديين العراقيين. نشر في 2013/03/21
- حسين عطوان، باحث اقتصادي، البنك المركزي العراقي، "أولاً/ استقرار سعر صرف الدينار يحقق الاستقرار السعري في الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- عبد الحسين العنبيكي، مستشار الشؤون الاقتصادية، رئاسة الوزراء، البنك المركزي العراقي، "ميزانية واختلال"، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- د. علي مرزا، "سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة 2015"، شبكة الاقتصاديين العراقيين.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النقدية

(* خبير اقتصادي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر 7 حزيران 2018 .

<http://iraqieconomists.net/ar/>